

La loi des hydrocarbures se distingue par la transparence



● نزهة لحريشي

في حوار مع الدكتورة نزهة لحريشي
قانون المحروقات
يتميز بالشفافية
لا بد أن نكون متفائلين بالمستقبل

الاتحاد الاشتراكي

5 / 16
3,4p_h_pg5_nb
1422 cm²

La loi des hydrocarbures se distingue par la transparence

بعد الإعلان عن اكتشاف البترول في المغرب، وتزايد الحديث عن الافاق التي سيفتحها هذا الاكتشاف، ولتقريب الصورة حول العديد من المفاهيم المرتبطة بالموضوع، التقينا بالدكتورة نزهة لحريشي مستشارة الوزير الأول وصاحبة أطروحة دولة في العلوم الاقتصادية في موضوع «الطاقة والعالم الثالث غير البترولي: من الإشكالية العامة الى دراسة حالة المغرب»، وهي الأطروحة التي صدرت في كتاب سنة 1985 عن دار النشر المغربية، وفيما يلي نص الحوار الذي أجرته «الاتحاد الاشتراكي» مع د. نزهة لحريشي.



في حوار مع
الدكتورة نزهة
لحريشي

قانون المحروقات يتميز بالشفافية

لا بد إلا أن نكون متفائلين بالمستقبل

لقد حصل تقدم كبير فيما يخص الماديين الجيولوجية والجيوفيزيائية منها خلال التفتيش المسماة بالثلاثية ذات الطائفة اعداد والتي تمكن من القيام بعمليات الحفر وتضمن فرصا كبيرة للنجاح وتخلص من تكلفة الاستكشاف. كما عرفت عمليات الحفر تنوعا ومهما، يتعلق بالنجوع الى الحفر بشكل اعمق وهو ما يمكن من الرافع من الانتاجية من مرتين الى خمس مرات، مع العلم ان التكلفة الإضافية تتراوح بين 20% و40%، وتكثرت هذه التفتيشات من التعرف بشكل اعمق على احتياطي المحول النفطية وضمان مروية أعلى. ويتضح هنا ان يُؤخذ على التفتيش والاميل اللذين تشيرهما على الصعيد العالمي الاوضاع الرسوبية في المياه العميقة، حيث ان مساحة الاستكشاف منها جد ضئيلة وتتعدى 9 مليون كلم² من مساحة إجمالية تقدر بـ 50 مليون كلم²، وقد تمت هذه التفتيشات في بعض المناطق كخليج المكسيك، خليج غينيا والمياه البرازيلية. كما ان التفتيشية المتعمقة، وعموما فإن هذه الطريقة التكنولوجية تجعلنا نثق في الاكتشافات الجديدة التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال.



د. نزهة لحريشي

وهكذا مع استحضار مختلف المعطيات والمتعلقة أساسا بالقانون التكنولوجي الذي تحقق في هذا المجال، والحوافز التي يقدمها قانون المحروقات، والتأكيد على وجود البترول ببلدنا، يمكننا ان نكون متفائلين فيما يخص مستقبل بلدنا، لكن يتعين علينا كذلك التسليح بالواقعية، والتمرة الثانية حتى نجعل من هذه الثروة وسيلة للتلاحق الاقتصادي والاجتماعي.

فإن الاعلاء الضريبي يوم السنوات العشر الأولى فقط مرتبطة بنسبة استرداد رؤوس أموال الاستثمارات، حيث ستبقى نسبة ارباع الدولة خلال هذه المدة (50%)، هناك إنفاق الاستثمارات وانعكاسها على التكلفة وبالتالي الاسعار. فعلا، تقلل الاستثمارات بتعكس على التكلفة او سعر استخراج النفط، فهناك تكلفة تقنية تتعلق بمصاريف الاستكشاف والتفتيش والانتاج والتكلفة الاقتصادية التي يضاف إليها استرداد المبالغ المستثمرة، كما يجب استحضار هذه المعطيات مع سعر النفط وهو سعر سياسي، يخضع لآليات مراقبة السوق النفطية العالمية مع الاخذ بعين الاعتبار عدة عوامل، منها الطلب طبعاً ثم العرض، وبخصوص العرض يجب ان نفرق بين عرض الدول المنتجة لتلاويك، منكمسة الدول المصدرة للبترول، والدول غير المنتجة لها، فبالنسبة لتلاويك، فإن للتمن الذي تعتمدوه هو الذي يضمن مرداحيل مهمة بدون ارتفاع منتج النفط الأخرى والذي يضمن بارتفاع تكلفته، وهناك عامل آخر وهو متعلق بمخزون الدول المنتجة والتي يلعب ستواها دورا كبيرا أثناء اتخاذ القرارات الاستثمارية من طرف الفاعلين والمضاربين. مجموع هذه العوامل، تلعب دورا رئيسيا في تحديد سعر النفط، وهو سعر متقلب كما يلاحظ الجميع، وقد اغضت لم يعرف طريقة الى التطبيق، وهو من شأنه ان يحصر الاسعار بين 22 دولارا كحد أدنى و 28 دولارا كحد أقصى للبرميل الواحد، ومن الأمل ان يتم تحقيق هذا التوافق خلال اجتماع الوبق المقرر في العاشر من الشهر الحالي، ذلك ان ارتفاع سعر البرميل الى ازيد من 28 دولارا يضر بالمولد المستهلك، حتما ان سعر الال من 22 دولارا يضر بالمولد المصدرة.

□ □ على عكس ما كان متوقعا، تزايد الحديث مؤخرا عن اكتشاف حقول نفطية جديدة في العديد من الدول، ما هي الأسباب، وهل هناك احتمال وجود احتياطات غير معروفة في المغرب مثلا؟
□ □ هذا صحيح، وهذا اريد ان اركز على نقطة أساسية والمتعلقة بالتقديم التكنولوجي الهائل في ميدان البحث والتفتيش خلال العقد الأخير.

جاورها: عزيز الساطوري

□ □ بعد الإعلان عن اكتشاف البترول بالمغرب، تزايد الحديث حول حجم الاحتياطي الذي يتوفر عليه بلدنا، بصفتك متخصصة في الميدان، هل هناك إمكانية لحرقه حجم الاحتياطي الحقيقي وما هو مفهوم الاحتياطي، بالشمطة.
□ □ كسبل الإجابة عن هذا السؤال، لابد من ابداء بعض الملاحظات الضرورية. الأولى تتعلق بمفهوم البعد الزمني، الذي عادة ما تحده بالمدى القصير المتوسط أو الطويل، ذلك انه بالنسبة للبترول والغاز نجد ان هناك معنى مختلفا لهذا التصنيف، إذ ان ثلاث أو أربع سنوات تعتبر مدى قصيرا لأن البحث واستغلال البترول والغاز يمر من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى، وهي تخص الاستكشاف والتعلقة بإنجاز الدراسات والانتاج الجيولوجية والجيوفيزيائية، وتلك حفر الابار الاستكشافية والتقييمية. المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفتيش او تنمية الحقل والتي يتم تجهيز الحقول التجارية قصد استغلالها. والثالثة والمرحلة الأولى، فقد تمتد من ثلاث الى عشر سنوات، والثانية من سنتين الى أربع سنوات في حين تمتد الثالثة من عشر الى خمسة عشر سنة حسب أهمية الاحتياطي، وهذا نسل الى تحديد مفهوم الاحتياطي فهناك ثلاثة أشكال تتعلق بهذا المفهوم، وهي: الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المحتمل والذي يمكن الاعتماد عليه بشكل معقول، لكنه يتطلب القيام بشمال تكيفية لتأكيد تواجدها من جهة ثم الاحتياطي الممكن، وهو يحتاج الى دراسات أكثر عمقا ليصبح احتياطا محتملا. وهنا يجب الإشارة الى ان للشركات المتعدية استراتيجيات مختلفة، فهناك شركات تفضل الحديث عن الاحتياطي المؤكد، وأخرى تفضل الحديث عن الاحتياطي المحتمل، نون ان يعني هذا ان نتائج الابحاث ليست لها مصداقية، ولهي يتم تأكيد هذه النتائج لتجا الشركات الى حفر ابار اخرى لكن تكمن الصعوبة في تحديد نسبة

ما يتميز به القانون المتعلق بالبحث عن حقول الهيدرو كاربورات واستغلالها، أو قانون المحروقات، أنه تطرق بكل شفافية الى ما كان قابلا للتفاوض حوله وعلى الخصوص عائدات الامتياز ثم تضمينه في مرسوم حكومي

التحاج بدقة، وهو ما يصطلح عليه باحتمال الاحتياطي المعلن. □ □ ما هي أهمية وحجم استثمار الدولة في قطاع البترول؟
□ □ اريد هنا من الإشارة الى ان الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الابار النفطية تتكبد تكاليف عالية ضخمة مع العلم ان النتائج غير مضمونة بمعنى ان هناك مخاطر خاصة في الاوضاع الرسوبية التي لها هيكل معقدة كما هو الشأن في المغرب بشكل عام. والمضارب المتعلقة بالبحث والتفتيش تتحملها بالكامل الشركات النفطية قبل الاعتراف فقط اما بعد هذه المرحلة الأولى فإن مساهمة الدولة في الاستثمارات تصل الى 25% وهذه نقطة أساسية لتسليح القطاع بقيام بعمليات موزونة مع استحضار الصعوبات المالية للمغرب، وذلك طبقا لما جاء به قانون المحروقات الذي يعنى للدولة للمغرب إمكانية المساهمة في حدود 25%.

□ □ ما هو البعيد الذي جاء به هذا القانون اي القانون المحروقات؟
□ □ ما يميز به القانون المتعلق بالبحث عن حقول الهيدرو كاربورات واستغلالها، أو قانون المحروقات، أنه تطرق بكل شفافية الى ما كان قابلا للتفاوض حوله وعلى الخصوص عائدات الامتياز ثم تضمينه في مرسوم حكومي. كما أنه جعل التسعيرات التفتيشية أكثر مروية مما ساعد على تحفيز المستثمرين وتشجيع الاستثمار في هذا الميدان ولحق الأسباب اصدار الأوامر الممنوع للتفتيشات النفطية في إطار قانون يتوافق مع الاجراءات المتعمدة في الدول الأخرى لمواجهة المنافسة الدولية. بالنسبة لمساهمة الدولة، اعلى القانون إمكانية مساهمة الدولة في حدود 25% بعد الاعتراف وإذ أخذنا بعين الاعتبار عائدات الامتياز فنسبة الدولة تصل الى 32,5% خلال السنوات العشر المتضمنة للاعداد الضريبي، وذلك بناء على معطيات دقيقة تم التوصل إليها، ويانتظر الى تقلل الاستثمارات.

هكذا مع استحضار مختلف المعطيات والمتعلقة أساسا، بالتقدم التكنولوجي الذي تحقق في هذا المجال، والحوافز التي يقدمها قانون المحروقات، والتأكيد على وجود البترول ببلدنا، لا يمكننا إلا أن نكون متفائلين فيما يخص مستقبل بلدنا